



# ICRC

## الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد

(جنيف، 3 - 7 كانون الأول/ديسمبر 2012)

كلمة افتتاحية يلقيها رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد "بيتر ماورير"

غالباً ما تكون مناسبات الذكرى فرصة للاحتفال والتفكير في آن معاً. وينطبق هذا الأمر على الذكرى السنوية الخامسة عشرة لفتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تصادف اليوم، إذ تُعدّ هذه الذكرى فرصة مواتية للوقوف على التقدم الذي أحرز خلال السنوات الماضية في مجال السعي إلى التخلص من الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أرجاء العالم، وتذكيراً في الوقت المناسب على وجه الخصوص بالعواقب الوخيمة المتواصلة لهذه التركيبة المميّنة من الأسلحة والتحديات التي ما زالت تعترض المساعي الرامية إلى التخلص منها. وينبغي لهذه الذكرى أن توحد كلمة الدول الأطراف في الاتفاقية، وأن تحضنها على تأكيد التزامها بتحقيق أهداف الاتفاقية.

وتُعدّ الإنجازات التي تخلّلت السنوات الخمس عشرة الماضية إنجازات باهرة فعلاً من جوانب كثيرة. فقد انخفض استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها انخفاضاً كبيراً. وتدلّ البيانات الخاصة بإزالة الألغام وتدمير المخزون منها وحجم الخسائر الناجمة عنها - التي يوثقها مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، على سبيل المثال لا الحصر، توثيقاً مفصلاً في تقاريره الخاصة بالألغام الأرضية، ولا حاجة لي بتكرارها في هذه الكلمة - على إحراز تقدم واضح وضوح الشمس في كبد السماء على مرّ السنين في مجال التخلص من هذه الأسلحة ودرء مخاطرها عن المدنيين.

ولكن يقابل التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن تعثراً في تلبية عدد من المتطلبات الرئيسية للاتفاقية، وتُعدّ اللجنة الدولية شاهد العيان الأول على عواقب هذا التعثّر في الميدان.

ويوجد معظم الألغام والعبوات الأخرى القابلة للانفجار في الأراضي الزراعية والمراعي ونظم الريّ والمناطق السكنية والشوارع كما هو الحال في عدد كبير من البلدان والأراضي السبعة والعشرين التي تضطلع اللجنة الدولية فيها ببرامج لإزالة الأسلحة التي تلوّثها. ويعود هذا الأمر بعواقب وخيمة على المدنيين تعرفها أسرة الاتفاقية حقّ المعرفة، ولا تقتصر هذه العواقب على المعاناة الجسدية والنفسية، بل تشمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

ويساور اللجنة الدولية في ظلّ هذا المشهد قلقٌ شديدٌ من تدني معدلات إزالة الألغام في عدد من الدول الأطراف التي توجد فيها مناطق ملغومة. وإننا لنندرك أنّ إزالة الألغام عملية شاقة وطويلة، ويقلقنا مع ذلك عدم معرفة الكثير من الدول الأطراف حتى الآن بالمساحة الكلية للمناطق الملغومة فيها أو تأخرها في تنفيذ خطط الإزالة الخاصة بها. ولا بدّ الآن من الوفاء بالوعود والانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

وتستطيع اللجنة الدولية تقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف وإعانتها على بناء القدرات في المجالات التي تفتقر فيها إلى القدرات والخبرات الضرورية لإزالة الألغام، وذلك من أجل مساعدة هذه الدول على مسح المناطق الملغومة وإزالة الألغام الموجودة فيها، وتمكينها في نهاية المطاف من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال إزالة الألغام. وتستطيع اللجنة الدولية أيضاً تنفيذ أنشطة لإزالة الألغام بنفسها في حالات الطوارئ الإنسانية التي تتطلب إيجاد حلول عاجلة وعندما لا تكون هناك أطراف فاعلة أخرى معنية.

ولا بدّ من الحدّ قدر المستطاع من عواقب الألغام ومخلفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار في انتظار إزالتها. وتضطلع اللجنة الدولية والجمعية الوطنية للصليب الأحمر في كلّ من كمبوديا وكولومبيا وجورجيا بأنشطة للحدّ من مخاطر الألغام ومخلفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار، وتضم هذه الأنشطة على سبيل المثال إيجاد سبل أمنة للحصول على الماء والطعام واللوازم الحيوية الأخرى، أو تقديم قروض صغيرة لتمويل مشاريع معينة لتشجيع الناس على الامتناع عن مزاوله أعمال محفوفة بالمخاطر.

ولن يُغيّر قنطار من المجاملات، ومن الوقائع والأرقام المشجّعة، الحقيقة القاسية للحياة التي يحيها المصابون بإعاقات دائمة ناجمة عن هذه الأسلحة، فلا يستطيعون الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها إلا بشقّ الأنفس، وذلك على الرغم من التقدّم المشجّع الذي أحرز في مجال تلبية ما تنصّ عليه الاتفاقية من متطلبات مساعدة الضحايا. ويرى عدد كبير من ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار في البلدان المتضررة في جميع أرجاء المعمورة أنّه لا بدّ للدول الأطراف في الاتفاقية من تحويل التزاماتها إلى واقع ملموس.

ولنضرب على ذلك مثلاً أفغانستان التي زرتها في شهر تموز/يوليو إيّان أول مهمة لي في الخارج بعد تسلّمي لمهام منصبتي الحالي كرئيس للجنة الدولية. فقد راعني وأفزعني آنذاك الحجم الهائل لاحتياجات الناجين من الألغام ومخلفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار في هذا البلد الذي يُجمع القاصي والداني على اعتباره من البلدان التي تحتوي على أكبر عدد من الألغام على الصعيد العالمي، والذي أحرز تقدّمًا كبيراً في مجال التخلص من هذه التركيبة التي خلفتها له النزاعات. وأثار جندُ الكثير من هؤلاء الناس وعزمهم في الوقت ذاته إعجابي وأشعرتني بالتواضع.

وقد رأيت في مستشفى "مرويس" الإقليمي الموجود في قندهار مجموعة من الأطفال الذين أدخلوا إلى هذا المستشفى بعد تعرّضهم بلغم أرضي أو بعبوة مماثلة قابلة للانفجار. وإنّ لسان المرء ليعجز عن وصف إصاباتهم التي تقشعرّ منها الأبدان ويشيب من هولها الولدان. وشاهدت في مركز إعادة التأهيل البدني التابع للجنة الدولية في كابول العشرات من الأشخاص المبتوري الأطراف الذين زوّدوا حديثاً بأطراف اصطناعية وهم يتعلمون المشي من جديد رويداً رويداً وبصعوبة كبيرة. ويعمل في هذا المركز زهاء 250 موظفاً محلياً، وجميعهم من المعوقين الذين يعاني الكثير منهم من إعاقات ناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد تحدّى هؤلاء جميعهم المعاناة والمشقة في سبيل اكتساب قدر

من الاستقلالية. ونهج الكثير من مرضاهم نهجهم بفضل القروض التي قدّمتها اللجنة الدولية لهم عن طريق برامج القروض الصغيرة، فساعدتهم على إنشاء مشاريع تجارية صغيرة.

وتتطلب العناية بالأشخاص الذين يعانون من إصابات ناجمة عن الألغام والقنابل العنقودية ومخلفات الحرب الأخرى القابلة للانفجار مواصلة العمل طوال عقود عديدة حتى وإن لم يقع أي حادث جديد بسبب هذه الأسلحة في جميع أرجاء العالم. وتتطلب العناية بهؤلاء الأشخاص المعوقين، فضلاً عن تلبية احتياجاتهم الطبية واحتياجاتهم الخاصة بإعادة التأهيل البدني، إزالة العقبات الاجتماعية والاقتصادية والجسدية التي تعترض سبيلهم.

وأودّ في هذا اليوم الدولي للمعوقين الإشادة على وجه الخصوص بالناجين من هذه الأسلحة، علماً بأنّ المعوقين الذين يعيشون في البلدان التي تعمل فيها اللجنة الدولية يُعدّون غالباً من الفئات الأكثر ضعفاً التي تعاني مع ذلك من أكبر قدر من الإهمال. وتعمل اللجنة الدولية في الوقت الحاضر على وضع نهج جديد لبرامجها يراعي احتياجات المعوقين ويرمي إلى استيعابهم. وأغتتم هذه الفرصة اليوم لدعوة كافة الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية مهمة اعتمدها الأمم المتحدة بشأن المعوقين، وهي "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".

ويبدو جلياً الآن أنّه لا يمكن إحراز الكثير من التقدّم في مجال الحدّ من عواقب الألغام الأرضية المضادة للأفراد بدون التزام الدول الأطراف بالعمل من أجل ذلك التزاماً حازماً على الصعيد السياسي والإنساني والمالي نظراً لطول أمد هذه العواقب وحجمها. وأحثُّ كافة الدول الأطراف على تأكيد وعودها بقطع دابر الألغام المضادة للأفراد وبتخاذ إجراءات ملموسة لضمان انتفاع الناجين من الألغام المضادة للأفراد وعائلاتهم بما يحتاجون إليه من خدمات ما داموا على قيد الحياة.

وقد جعلت الدول الأطراف، بفضل رؤيتها وعزمها قبل خمسة عشر عاماً، التخلص من كل الألغام المضادة للأفراد أمراً ممكناً والتزمت به التزاماً قانونياً. فلنجعل هذا اليوم يوماً مشهوداً يستذكر فيه الناس إحياء ريادة الدول الأطراف في الاتفاقية للمساعي الرامية إلى التخلص من الألغام المضادة للأفراد والتزامها بذلك. وعندئذ يصبح هذا اليوم مناسبة جديرة فعلاً بأن يُحتفل بذكرها السنوية.

وشكراً جزيلاً لكم على حسن استماعكم.